إقتصاد

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

بين القانون والتشريعات ومواجهة التحدّيات وزيرة البيئة: نبني طريق الوطن

فرض التلوث نفسه كأحد اهم الملفات المهمة، ليس من باب الاخلاق او التنظير، بل لأنه يعكس احترام الدولة لمواردها وحقوق الاجيال القادمة، خصوصا مع تصاعد مخاطر التغير المناخي. أصبح توثيق التعديات خطوة اساسية للمحاسبة ومنع التكرار، كما يتيح تقييم اثر الانتهاكات وتوجيه السياسات وتعزيز وعي المجتمع لحماية الثروات الطبيعية

يعاني لبنان منذ عقود من سوء الادارة المنهجية لموارده ورأسماله، وقد ادت الخطط الادارية الضعيفة والفساد المستشري الى تفاقم تدهور البيئة، مما جعل المواطن يدفع الثمن بشكل مباشر، حيث ارتفعت معدلات الاصابة بالأمراض المزمنة والسرطانية نتيجة التلوث المستمر في الهواء والمياه والتربة. أحد ابرز اسباب هذا التراجع هو الاعتماد الواسع على المولدات الكهربائية الخاصة التي تعمل بالوقود الاحفوري لسد النقص الحاد في الكهرباء التي توفرها الدولة. كما ان الادارة غير الملائمة للنفايات، ادت الى تراكمها في مختلف المناطق، والى مشكلات صحية وبيئية جسيمة. اضافة الى انقطاع التيار والى غياب الاليات الفعالة التي تقلل من المشاكل، كما ان تآكل التربة فاقم مخاطر الفيضانات والانزلاقات الارضية. فيما تواجه البلاد تدهورا في الموارد المائية، سواء بسبب الافراط في الاستخدام او تسمم الأنهار، مما يهدد مصادر مياه الشرب والحياة البحرية على حد سواء. ولا بد من ذكر الممارسات الزراعية غير المستدامة، بما في ذلك الرعي الجائر غير المنظم، الذي يساهم في فقدان الانتاجية والتنوع البيولوجي ويزيد من هشاشة الاراضي. كل هذه الامور تتطلب تدخلا حوكمة رشيدة، لتطوير البنية التحتية للطاقة وتحفيز الممارسات في القطاعات كافة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فان غياب الشفافية يعيق تنفيذ الحلول بشكل فعال، مما يجعل دعم المجتمع الدولي والمراقبة الدقيقة للتمويل أمرا حيويا لضمان مكافحة التدهور.

"الامن العام" التقت وزيرة البيئة الدكتورة تمارا الزين التي سلطت الضوء على الانجازات التي تحققت لمكافحة الانحدار الذي نعاني منه.

■ ما هي المشاريع التي قامت بها وزارة البيئة؟

□ لقد باشرنا وضع خطة عمل شاملة تمتد حتى ايار 2026، انطلاقا من الحاجة الى معالجة تراكمات سنوات الازمة، وعدم الاكتفاء بالمعالجات الظرفية. كما عملنا على اعداد تصور جديد لتحديث الهيكلية وفقا لأفضل الممارسات الدولية، بما يضمن قيامها بكامل مهامها بكفاءة وفعالية. لقد شكل التحول الرقمي اولوية اساسية، حيث نظمت ورشة تحديث لتقييم وتهيئة البنى التحتية التقنية والادارية تمهيدا للانطلاق في رقمنة الخدمات وتبسيط الاجراءات وتحسين الشفافية. كما تم العمل على تفعيل الاتفاقيات وتطبيق المعاهدات. وقد ركزنا على تداعيات آثار الحرب علينا بشكل مباشر، حيث اعددنا تقريرا مفصلا حدد الضرر الناجم عن ذلك، لا سيما العواقب المباشرة على القطاع الزراعي. ولم يقتصر العمل على التوصيف، بل شمل وضع خطوات بالتعاون مع جميع الفعاليات بهدف التعافي في الجنوب. في هذا الاطار، طلبنا مبلغا مخصصا لإعادة التأهيل ضمن الجهود الرامية الى تأمين الموارد اللازمة لمعالجة الاضرار واعادة نهوض الاماكن المنكوبة.

■ ماذا عن حرائق الغابات لا سيما تلك الناتجة من العدوان، وكيف تعاملتم مع الواقع ميدانيا؟

□ انها أحد اخطر التحديات التي واجهتنا لما خلفته من اضرار واسعة في الاراضي المزروعة والغابات. لقد اعددنا تقارير متخصصة لتقييم الحجم، وتم التركيز فيها على سبل اعادة احياء المناطق المتضررة. في هذا السياق، جرى تنسيق متواصل مع المراجع المختصة لوضع مقاربة واضحة تركز على التعافي، مع الاخذ في الاعتبار الواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي تعيشه هذه البلدات. وقد وضعت خطة تدخل مرحلية في ظل موازنة شبه معدومة وفي سياق عالمي معقد، حيث بات الدعم الخارجي مرهونا بمسار نزح السلاح والاصلاحات المطلوبة، مما ادى الى تأخير وصول المساعدات وانشغال الجهات المانحة بأولويات اخرى. في 15 تموز 2025، وبالتزامن مع موسم الحرائق، أطلقنا مشروع "ادارة مخاطر حرائق الغابات في الاماكن التي تواجه التحديات بتمويل من مرفق البيئة العالمي (GEF) بقيمة 3.48 ملايين دولار، لتنفيذه بالشراكة مع مكتب الامم المتحدة لخدمة المشاريع (UNOPS) والبنك الدولي. لكن الاهم هو تحويل الوقاية الى خيار استراتيجي واولوية لا مفر منها، ضمن هذا المشروع وسواه، في مواجهة نيران تلتهم ما تبقى من ارضنا الخضراء. فقد سجل وطننا أكبر انخفاض في عدد الحرائق بين عامي 2021 و2022، حيث تراجعت بنسبة تجاوزت 90%، نتيجة مساندة الفرق المختصة، واتخاذ تدابير وقائية فعالة، وتعزيز حراسة الاحراج، ومن ثم تم تسجيل انخفاض بنسبة 43% حتى تموز 2025 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2024، الا ان الخطر لا يزال قائما. ذلك بعدما تضاعف المعدل خلال السنوات الثلاث الاخيرة ووصل الى 3.6 مرات أكثر مقارنة بالأعوام التي سبقتها، مما استوجب اعادة النظر في الممارسات المرتبطة بالتهديدات. في هذا السياق، لا بد لي من ان اشير الى ان ارضنا قد خسرت ما مجموعه 1.95 كيلوهكتار من غطائها الشجري بين عامي 2001 و2024 اي ما يقارب 40% من مجمل الغطاء الحرجي خلال تلك الفترة. كما تظهر التقديرات ان كل دولار يستثمر في الوقاية، يوفر ما بين 4 الى 7 دولارات في عمليات الاغاثة والتعافي، بناء على ما تقدم، ينبغي ان يتحول الاهتمام الى خيار ثابت ضمن اي خطة تكافح النيران التي تلتهم الغابات، وذلك من خلال انشاء قاعدة للوقاية المحلية عبر التوعية والتطوع في الحراسة وتشكيل كيانات تدخل في جميع المدن والقرى، اضافة الى تعزيز المحميات الطبيعية، من خلال التزام الدولة تحقيق هدف يجعل 30% من مساحة وطننا اماكن محروسة بحلول العام 2030، مما يساهم في الحد من مخاطر الحرائق بشكل نهائي.

وزيرة البيئة الدكتورة تمارا الزين.

> **عملنا على وضع خطة مستدامة لردميات الحرب**

■ كيف تعاملتم مع ملف الردميات التي نتجت من الحرب، تلوث الهواء وادارة النفايات الصلبة؟

□ لقد واجهت الوزارة مجموعة مترابطة من التحديات الناتجة من الاستهدافات الاسرائيلية، مما انعكس مباشرة على قدرتها على التحرك السريع والمتواصل. ما اود الاضاءة عليه، ان من ابرز المشاكل التي عولجت كانت الردميات. لقد وضعنا في هذا السياق خططا دائمة لإدارتها، على سبيل المثال جرى نقل جزء كبير من نفايات الضاحية الى موقع الكوستابرافا، اما الاخرى المتبقية في البقاع والجنوب، فيتم التنسيق في شأنها مع مجلس الجنوب ومع الجهات المعنية. في موازاة ذلك، يبرز ايضا موضوع تلوث الهواء كأولوية، خصوصا لناحية انبعاثات المولدات، وقد الزمنا المستثمرين تركيب تجهيزات تتيح مراقبة الانبعاثات، وأطلقنا العمل على شبكة لجودة الهواء تهدف الى اعلام الناس بشفافية عن النوعية. اما في ادارة النفايات الصلبة، فنحن نعمل وفقا للقانون الذي يسمح لنا بحوكمة القطاع وتنظيمه. في هذا الاطار، انجزنا تحديث الاستراتيجيا الوطنية، كما نعمل على تأهيل منشآت قائمة مثل زحلة وبعلبك. كذلك أطلقنا ايضا مناقصة لإنشاء معمل صحي للمعالجة في سرار. على الصعيد آخر، تواكب الوزارة النقاشات العالمية حول البيئة والمياه، كما ظهر في المؤتمر الذي عقد في نيس - فرنسا بمشاركة ممثلين عن 120 دولة ومنظمات ومؤسسات مالية وخبراء، وتم التداول في كيفية المحافظة على النظم البحرية وتعزيز حوكمة المياه الدولية، وهي ملفات تتقاطع معنا، خصوصا لناحية التلوث البحري وادارة الموارد الطبيعية. وهنا اؤكد ان حماية صحة البحار والمحيطات، تستوجب منا ترجمة التزاماتنا الى افعال من خلال الاستناد الى التوصيات العلمية، ودعم البحوث التي تفك رموز الماضي وتفسر الحاضر، وترشد الى مستقبل أكثر توازنا، الى جانب تعزيز التعاون وتوفير آليات تمويل ودعم تقنية متاحة وعادلة، خاصة للدول النامية والفقيرة. لذا، فان المشاكل العابرة للحدود معقدة وتحتاج الى ارادة شجاعة وشراكات متعددة الاطراف تقوم على الانصاف والمسؤولية المشتركة بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، بهدف تنفيذ التزامات حقيقية ومشاريع قابلة للحياة. كما ان استعادة قدرة محيطاتنا على تأمين الغذاء والحفاظ على توازنها الايكولوجي مسؤولية جماعية، تتطلب تغييرا في علاقتنا مع محيطنا واعادة النظر بالنماذج الاقتصادية والتنموية والتكنولوجية، بما يفرض مقاربة انسانية أكثر تواضعا وعدالة.

■ ما هي القرارات التي تم اتخاذها في مسألة المقالع والكسارات؟

□ تمثل اول اجراء اتخذته بإلغاء قرار مجلس الوزراء السابق بتمديد تراخيص مقالع الترابة، وطلبت من الحكومة الغاءه كخطوة اساسية واستحقاق مهم في تكريس دولة القانون. وقد وجهت الشركات نحو تطبيق المرسوم رقم 2002/8803 المتعلق بترخيص مقالعهم. كما حرصت على تعديل رسوم الاستثمار، التي لم تكن ملحوظة نهائيا في التشريع الذي عدل، مما استتبع اعادة ادراجها من قبل وزارة المال. اما في خصوص آليات اعادة التأهيل والمراقبة، ان جهات عديدة كانت تقدمت بطعن بهذه الالية، ونحن ارتأينا بدورنا ان ثمة ثغرا اخرى تستوجب ان نقوم بمراجعة وتعديل اعادة التأهيل والمراقبة من جديد لضمان التشدد في التنفيذ. ◄

إقتصاد

■ ما هو موقفكم من الاملاك البحرية والتعديات على الشواطئ؟

□ اريد ان اشير الى ان تدخلنا محصور بموضوعين فقط: الاول التأكد من الالتزام البيئي ومعالجة الصرف الصحي، والثاني هو حماية المناطق الحساسة جدا. ان المركز الوطني لعلوم البحار رصد في احد المواقع وجود 100 كيلوغرام نفايات في 100 متر، لكن غالبيتها كانت تستخدم بشكل شخصي. من هنا ضرورة تفعيل دور البلديات وشرطتها في تنظيف الشواطىء وفرض الغرامات. اما بالنسبة الى الامور المتعلقة بالمنشآت السياحية، فقد كان يتعذر على الجهات المعنية الدخول اليها للقيام بدراسات بغياب امر يسمح بذلك، لذلك يتم التنسيق مع وزارة السياحة لمعرفة كيفية زيادة عدد النقاط عند الشاطئ ليتم فحصها.

■ على ماذا ترتكز جهودكم في موضوع الصرف الصحي خصوصا في المشكلة التي يتخبط فيها نهر الليطاني؟

□ اننا نعالج 30 مليون متر مكعب، مع خطة لانهاء جميع المراحل بحلول عام 2032. يتم تنفيذ المشروع بواسطة مجلس الانماء والاعمار، بينما تتولى لاحقا مؤسسات المياه ادارة وتشغيل المحطة لضمان الجودة البيئية والعملية. يتركز دورنا على معالجة النفوذ البشري على النهر، اي الحد من التلوث ومتابعة تنفيذ المعايير التي يجب اتباعها، في حين ان المجلس مسؤول عن بناء البنى التحتية للمحطات وتسليمها لاحقا الى المؤسسات المختصة لتفعيلها وصيانتها. اشدد على ان التشغيل يشكل خطوة رئيسية واساسية، ويحتاج الى متابعة دقيقة وجهد اضافي لضمان العمل الكامل في كل مرحلة. في هذا الصدد، ان الحكومة ملتزمة دعم مؤسسات المياه وتمكينها من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشكل فعال، لضمان التنسيق على مختلف الصعد. كما نسعى الى تحسين الوضع ايضا على المدى الطويل، بما يتماشى مع المعايير المتبعة لإدارة المياه والتلوث.

■ كيف تقيمين ما انجز لغاية اليوم؟

□ هدفنا تعزيز المرونة المناخية والاستجابة السريعة للازمات. واكرر أن أبرز ما قمنا به هو مشروع الحد من الحرائق، اضافة الى التحضير لمشروعين بالشراكة مع السفارة البرازيلية، فيما اطلقنا الحملة الوطنية للتوعية من مخاطر موجات الحر بالتعاون مع وحدة ادارة الكوارث، الصليب الاحمر، والمجلس الوطني للبحوث العلمية. كذلك قمنا بتطوير قانون اطار لتغير المناخ، وعلى صعيد الحد من الانبعاثات اشرفنا على التخلص التدريجي من مركبات الكلور والفلور والكربون عبر التدريب، واعتمدنا بدائل منخفضة التأثير على الاحتباس الحراري، وعززنا التبريد المستدام من خلال اصلاحات سياسية. كما قمنا باعتماد تقنيات موفرة للطاقة، وقد ركزنا جهودنا على تحويل 47 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وكبيرة الى التأثير المنخفض للاحتباس واستندنا على الادوات الرقمية لمراقبة وادارة انظمة التكييف وسلاسل التبريد، ثم أطلقنا حملتنا الوطنية تحت شعار "ما تلعب بالنار". اود ان انوه أيضا بما قمنا به على صعيد الصيد البري، فقد تمت الاجراءات وجرى تعيين المجلس الاعلى وتقييم الاحتياجات التنظيمية والمادية للمحميات الطبيعية. في هذا الاطار، اشدد على اننا عملنا على تحسين ادائنا في الالتزام بالمعاهدة الدولية للتنوع الحيوي. كما شاركنا في حملة تنظيف خراطيش الصيد بالتعاون مع شركة ناشئة لاعادة تدويرها.

SEALINE S.A.L.
CSL
Cargo Shipping Ltd
Regular weekly sailings from
Venice - Ravenna direct to Beirut
with the following vessels
M/V EVER CHART
M/V EVER CHAMP
M/V PENANG BRIDGE
We accept export to Ravenna - Venice - Ancona - Trieste
N.B: Special equipments available 40 HC - Reefer - O.Top - Flats
General Agents:
SEALINE
Beirut, Charles Helou Avenue, Medawar 1200 Bldg, 9th Floor
Tel: +961.1.445123 | +961.1.565000
Mob: +961.3.191194 | Fax: +961.1.560476
E-mail: sealine-sal@sealine.com.lb